

الولايات المتحدة تسعى لتثبيت سيطرتها على البعثة الأممية إلى ليبيا

واشنطن تشترط تقسيم وظيفة المبعوث إلى وسيط ورئيس



تواصل الولايات المتحدة عرقلة المساعي الأممية لتعيين مبعوث أممي جديد إلى ليبيا في وقت أعلنت فيه الأمم المتحدة استئناف المحادثات العسكرية 5+5 بين الأطراف المتنازعة في ليبيا، فيما تشير مصادر إلى أن واشنطن تشترط تقسيم وظيفة المبعوث إلى وسيط ورئيس للبعثة، في محاولة على ما يبدو لتثبيت الأميركية ستيفاني ويليامز التي تتراشق حاليا بالإنابة الأميركية البعثة بالإبانة.

طرابلس - تعكس عرقلة الولايات المتحدة تعيين مبعوث أممي جديد إلى ليبيا خلفا لغسان سلامة رغبة أميركية في المحافظة على سيطرتها على البعثة التي تتراشقها حاليا بالإنابة الأميركية ستيفاني ويليامز. ويرى متابعون أن مساعي واشنطن لتثبيت إشرافها على مهام البعثة الأممية تندرج ضمن رغبتها في لعب دور متقدم في الأزمة الليبية المناقصة النفوذ التركي الروسي الذي بات متعاظما ومهددا لمصالحها في المنطقة.

وتشير تقارير إعلامية إلى أن واشنطن فرضت تعيين ستيفاني ويليامز مبعوثة أممية بالنيابة إلى ليبيا بعد أن شوشنت على المبعوث السابق غسان سلامة ومارست عليه ضغوطا دفعته إلى الاستقالة من منصبه رغم أنه صرح بأن استقالته كانت لأسباب صحية.



سيرجي لافور
لا بد من تعيين مبعوث أممي جديد إلى ليبيا في أسرع وقت ممكن

وكانت ويليامز من الأسماء المطروحة لخلافة سلامة لكنها لم تحظ بالتأييد الدولي الكافي، حيث عينها الأمين العام للأمم المتحدة في 11 مارس الماضي ممثلة خاصة بالإنابة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وتقول الولايات المتحدة إنها تنتظر تشكيل بعثة "ممثلة قادرة على عقد مفاوضات ليبية" فيما أكد دبلوماسيون أن واشنطن لا ترفض التجديد بتعيين مبعوث جديد إلى ليبيا، غير أنها تقترح "توزيع المهمة إلى قسمين: وسيط سياسي يركز بشكل استثنائي على المفاوضات وآخر يتولى (دور) ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ويكون له نفوذ دبلوماسي وقدره على التحدث مع جميع الأطراف".

ونقلت مجلة جون أفريك الفرنسية الثلاثاء، عن دبلوماسي لم تكشف عن

هويته، أن واشنطن اشترطت أن يكون تعيين مبعوث جديد إلى ليبيا مقابل قبول مقترح تقسيم وظيفة المبعوث إلى وسيط ورئيس للبعثة.

ويشير مراقبون إلى أن الشروط الأميركية للإفراج عن تعيين بعثة أممية إلى ليبيا تحمل في طياتها المحافظة على ويليامز كرئيسة للبعثة مقابل إسناد مهمة الوسيط السياسي لشخصية أخرى. ولطالما عيّنت الأمم المتحدة أشخاصا في مناصب متكاملين كمبعوث خاص وممثل خاص في قبرص والصحراء المغربية، لكن بعض الدول لا ترى في ذلك جدوى، إذ أن هذين النزاعين لم يحققا أي تقدم منذ عقود.

واقترح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش منذ أسابيع أن تتولى وزيرة خارجية غانا السابقة هانا سيروا تتيته المنصب بعد اعتراض أميركي على تعيين رطلان لعمامرة، لكن لم يتم تتيته، في وقت يشير فيه دبلوماسيون إلى معارضة الولايات المتحدة تسميتها. ويبدو أن الموقف الأميركي السلبي تجاه ضرورة تعيين مبعوث أممي في أقرب وقت ممكن لا يصب في مصلحة مساعي المجتمع الدولي لتفعيل المفاوضات بين طرفي الصراع وإيجاد مخرج سلمي يقطع الطريق على التدخل الأجنبي.

وكان السفير الأميركي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند قال في وقت سابق إن تحفظ واشنطن على ترشيح لعمامرة،

أقتال تحركه الحسابات الدولية

والدولية ويؤمّن مبدأ الحياد المطلوب بقوة لحلحلة أزمة معقدة تقاطع فيها الأحداث الإقليمية والدولية.

ويرى متابعون للثلاثاء الليبي أن تأخر تعيين مبعوث أممي جديد يعرقل تطويق الأزمة ويعيق مساعي الحل السياسي في البلاد، خاصة مع وجود قناعة لدى الدول الكبرى وحتى ميليشيات حكومة الوفاق المسيطرة على طرابلس باستحالة الحل العسكري. وأعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الثلاثاء، قبول كل من حكومة الوفاق والقيادة العامة للجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، استئناف مباحثات وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية المرتبطة بها بناء على مسودة الاتفاق التي عرضتها البعثة على الطرفين خلال محادثات اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) في 23 فبراير 2020.

ورحب السفير الألماني لدى ليبيا أوليفر أوفيتش بقبول الأطراف الليبية استئناف المحادثات العسكرية، ووصف بيان البعثة الأممية خاصة بأنه "خبر مشجع"، وعبر عن تشجيع بلاده الأطراف الليبية على القيام بذلك بروح من التوافق لصالح جميع الليبيين، مؤكدا التزام بلاده بدعم هذه الجهود.

كما رحب وزيراً خارجية مصر والإمارات باستئناف المحادثات العسكرية بين الأطراف الليبية، وجددا تمسك بلديهما بالحل السياسي الذي يدعم السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء ليبيا.

واعتادت البعثة الأممية خلفا لغسان سلامة، ليست له علاقة بشخصه "بل بسبب الحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن بعض الإصلاحات الرئيسية في البعثة قبل تسمية ممثل خاص جديد للأمين العام". ولم يخف مندوبا فرنسا وألمانيا لدى الأمم المتحدة قلقهما، لكن المندوبين لم يسميا الولايات المتحدة بشكل واضح، حيث قال مندوب فرنسا نيكولا دو ريفيير إن "الأمر عاجل حقا في الوقت الحالي. الوضع في ليبيا سيء للغاية".

وأشار المندوب الألماني كريستوف هويسغن إلى ضرورة العمل على الحل السياسي وليس العسكري، وقال "يتحمل أولئك الذين يقفون وراء تأخير الاتفاق على مقترح الأمين العام للأمم المتحدة في ما يتعلق بالمبعوث الخاص، مسؤولية ثقيلة جدا".

وأبدت موسكو انزعاجها من تعطل تعيين مبعوث جديد إلى ليبيا، حيث أكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف على ضرورة اختيار المبعوث الأممي الجديد إلى ليبيا في أسرع وقت ممكن، خاصة في ظروف التدهور المستمر للأوضاع في هذه البلاد.

ويبقى الإجماع على مرشح بعينه أكبر عائق أمام اختيار مبعوث أممي جديد إلى ليبيا، رغم أن الأزمة الحالية لا تحتل المزيد من التأخير.

ومع احتدام المارك بين الأطراف المتنازعة، تزداد صعوبة اختيار مبعوث جديد يحظى بإجماع الأطراف المحلية

إخوان الجزائر يناورون لتبرير انخراطهم في مسار السلطة

صابر بلدي

الجزائر - تضاربت مواقف الأحزاب الإخوانية في الجزائر بشأن التطورات السياسية الأخيرة في البلاد، لكنها أبت على نفسها في المسار السياسي الذي أطلقته السلطة، ففيما حولت حركة مجتمع السلم سهام انتقادها إلى التيار السياسي العلماني، دعت جبهة العدالة والتنمية إلى مراجعة تشكيلة اللجنة المكلفة بصياغة الدستور.

ورد رئيس أكبر الأحزاب الإخوانية في الجزائر (حمس) عبدالرزاق مقري بقوة على أطراف لم يسمها، بخطة حركته من أجل الوصول إلى السلطة والمساهمة في إدارة شؤون البلاد، ووضع لذلك شروط المناقصة الزهية والمناخ السياسي الشفاف لإدارة المشهد السياسي.

ويبدو أن قيادة حركة مجتمع السلم منزعة من انتقادات وجهت لها من طرف دوائر سياسية ذات مرجعية ديمقراطية علمانية، على غرار التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وجيل جديد، اللذين لم يتوانا في إطلاق تصريحات حول ما أسماه بـ"الارتقاء في أحضان السلطة من أجل مكاسب سياسية".

وجهر الحزبان في تصريحات منفصلة بـ"الانقلاب الأحزاب الإسلامية على مواقفها المعارضة التي كانت تروج لها في كتل تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي، قبل الانتخابات التشريعية التي جرت في ماي 2017"، ثم "التراجع بعد دعمها للحراك الشعبي المعارض عن الانتخابات الرئاسية المنتظمة في ديسمبر الماضي".

ويبدو أن استعداد الأحزاب الإسلامية للانخراط في المسار السياسي الذي أطلقته السلطة، عبر تقديم مقترحاتها في النقاش المفتوح حول المقترحات الدستورية المعروضة للإثراء والنقاش، قد فتح عليها انتقادات وتهم من طرف المعارضة حول ما بات يعرف بـ"ترصد الفرص للعودة إلى السلطة".

وذكر عبدالرزاق مقري في تغريدة له على حسابه الخاص في شبكة تويتر "حين نعرض أراءنا بخصوص الدستور يتهمنا البعض باننا نسعى للسلطة، كأن أسياهم يسعون بين الصفا والمروءة". وتساءل "وهل تؤسس الأحزاب لتحسين الواجبات؟ نعم نحن نسعى للسلطة بالمنافسة الزهية لا غير، لنخدم بلدنا من الخيرين، أفضل مما خدمه أسياهم، بل لنقاذ بلدنا من فساد وفشل بعض أسياهم".

وإذ لم يجهر قائد حركة حماس باسماء الأطراف التي يعينها في تغريدته، إلا أن اصطفاقات القوى السياسية في البلاد تلج إلى خصوم حركة مجتمع السلم في التيار العلماني، وحتى في التيار القومي المحسوب على نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وسبق لحركة مجتمع السلم أن انخرطت منذ رحيل مؤسسها محفوظ حنحاح العام 2003 في التحالف السياسي المؤيد لبوتفليقة وشاركت في عدة حكومات متعاقبة إلى غاية العام 2011، وكانت تبرر موقفها بما يعرف بـ"خيار المشاركة"، من أجل دعم وإرساء قواعد المصالحة الوطنية والملمة الجراح التي خلفتها حقبة الحرب الأهلية (1990 - 2000).

لكن منافستها في نفس التيار، بقيادة عبدالله جاب الله، قد حافظت على مسافة بينها وبين السلطة، واكتفت بالانخراط في تحالف نيابي داخل البرلمان مع حزبي النهضة والإصلاح، ولم تتخلف في المشاركة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية إلى غاية النكسة التي مني بها الإسلاميون في انتخابات مايو 2017.

إسلاميو الجزائر
يترصدون الفرص
للارتقاء في أحضان
السلطة من أجل تحقيق
مكاسب سياسية

وفي خطوة للتوقع في المشهد الجديد، دعت الخميس جبهة العدالة والتنمية، السلطة القائمة إلى "استبعاد اللجنة المكلفة بصياغة مقترحات مسودة الدستور"، وهي المناورة التي تؤكد استعداد الحركة للانخراط في المسار الدستوري، عبر إثارة مسألة مستبعدة التحقيق قياسا بالأجندة الزمنية لعرض المشروع على الاستفتاء الشعبي قبل نهاية العام الجاري.

وذكر الحزب الإخواني الثاني أن "السلطة القائمة مدعوة لإعادة النظر في منهجية إعداد المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، الذي ينبغي أن يكون محل حوار ومناقشة بعيدا عن سياسة فرض الأمر الواقع والتقاليد البالية".

ويبدو أن العودة القوية والمفاجئة لحزبي السلطة القويين (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي) في الأونة الأخيرة، من خلال السماح لهما بعقد مؤتمرين لانتخاب قيادتين جديدتين لهما، رغم إجراءات حظر الأنشطة السياسية والثقافية في البلاد بسبب وباء كورونا، قد أزعجت كثيرا الأحزاب الإسلامية وبعض قوى المعارضة.

واعتبر رئيس "حمس" عبدالرزاق مقري في تسجيل له أن "عودة الحزبين مؤشر على عودة الأوضاع إلى ما قبل الثورة السلمية في فبراير 2019، وإذا اقتضى الأمر حراكا آخر فسنكون في الموعد"، في إشارة إلى عودة ما يوصف بـ"الزراعين السياسيين لنظام بوتفليقة"، وهو نفس المحنى الذي أوحى إليه بيان حركة العدالة والبناء.

اتساع رقعة الاحتجاجات في تونس للمطالبة بتنفيذ اتفاق الكامور

النهضة تتنصل من تعهداتها بتصدير فشلها إلى حكومة الفخفاخ

من تهميش بسبب عدم تنفيذ ما جاء في اتفاق الكامور.

وقال عضو تنسيقية اعتصام الكامور خليفة بوحواش في تصريح لوسائل إعلام محلية إن "شباب تطاوين استأنفوا حراكه الذي انطلق سنة 2017، بعد تأكد من مفاطلة الحكومة وتلكتها في تنفيذ الاتفاق الذي ناضل وضحي من أجله شباب الجهة".

وأشار بوحواش إلى أن "مطالب المحتجين مشروعة وشرعية ولم تتجاوز إلى حد الآن سقف ما وافقت على تحقيقه الحكومة، التي من المنطق أن تحترم نفسها وتولي الجهة والمعتلين فيها عن العمل حقهم في العيش الكريم والكرامة التي هم جديرون بها".

وحمل الحكومة تبعات تزايد احتقان الوضع بالجهة والتحرك الشبابي، إذا لم يقع التفاعل مع هذه المطالب عبر تنفيذ ما تبقى من الاتفاق، خاصة منه اندباب 1500 مغل في الشركات البترولية و500 آخرين في شركة البيئة والغراسات والبستنة، إلى جانب رصد 80 مليون دينار للاستثمار والتشغيل كل سنة.

في الجنوب التونسي على مساندة اعتصام الكامور والمطلبية الاجتماعية في الجهة، حيث تعهدت بتلبية جميع مطالب المحتجين، مثلما وعدت في 2018 بفض اعتصام الكامور المتواصل منذ ذلك الوقت، إلا أن ذلك لم يحصل.



طارق الحداد
راشد الغنوشي قدم لنا
وعودا لحل الأزمة لكنه
تنكر بعد ذلك

ويرى المتابعون أن الحركة الإسلامية تتقن "فن التوقع" حسب ما تقتضيه مصالحها الخاصة من الوقائع والمستجدات، فهي تدعم مكانتها في الحكم وتوظفها حال وجود "إنجازات" وتسارع بنسبها لنفسها، لكنها أيضا تنتصل من الفشل عبر تصدير الأزمات. وجدد المحتجون تحميل الحكومة بمن فيها حركة النهضة (صاحبة الأغلبية النيابية في التحالف الحاكم السابق والحالي) المسؤولية عما تشهده الجهة

خلاله مسؤولية تعطل الاستجابة لمطالب معتصمي الكامور إلى الحكومة الماضية برئاسة يوسف الشاهد والتي كانت فيها طرفا أغليبا، فيما صدرت الأزمة إلى الحكومة الحالية برئاسة إلياس الفخفاخ المشرك فيها أيضا.

ويرى متابعون أن مساندة الحركة الإسلامية لمعتصمي الكامور وتحميلها المسؤولية إلى الحكومة السابقة (حكومة يوسف الشاهد) يدخلان في إطار تصفية حسابات سياسية مع رئيس الحكومة السابق ومواصلة سياسة النأي بالنفس عن فشل تحقيق المطالب الاجتماعية والركوب على أي منجز اجتماعي وطني ونسبه إليها.

ويشير هؤلاء إلى أن الحركة كانت ممثلة بأغلبية في حكومة يوسف الشاهد وأخلت بتعهداتها تجاه معتصمي الكامور واليوم تتبنى من جديد كما تبنت في وقت سابق مطالبهم وذلك بتصديرها إلى حكومة إلياس الفخفاخ الحالية الممثلة فيها أيضا.

وبنت الحركة الإسلامية حملتها الانتخابية (الرئاسية والتشريعية

الكامور منتصف يناير الماضي، حيث أكد أنه "ملتزم بما التزمت به الحكومة وسيسعى إلى حلها على التسريع في تنفيذ الاتفاقية".

وينص اتفاق الكامور على رصد 80 مليون دينار (27 مليون دولار) للاستثمار،



احتقان اجتماعي متصاعد

وتجلى تصعيد الاحتجاجات، التي كانت انطلقت الخميس الماضي، بعد أن تم تعليقها بسبب الحجر الصحي الشامل في منتصف شهر مارس، من خلال تزايد عدد خيمات الاعتصام التي تم تركيزها وسط مدينة تطاوين وأمام مقر الولاية، فضلا عن أغلب مراكز المعتمديات وفي عدد من القرى الريفية.

وأكد الناطق الرسمي باسم تنسيقية اعتصام الكامور طارق الحداد في تصريح لـ"العرب" أنه "منذ إبرام اتفاق مع رئاسة البرلمان حول تفعيل القرارات المنفق عليها مع الحكومة، لم يتصل بنا أي طرف"، مضيفا "راشد الغنوشي قدم لنا وعودا لحل الأزمة بعد تشكيل حكومة لكنه تنكر بعد ذلك".

وكان رئيس البرلمان التونسي ورئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي قد التقى ممثلين عن محتجي